

تقوية الدعامات الثالثة لا تجاهلها

مانيشا توماس

يُوصف الإصلاح الإنساني الذي تقوده الأمم المتحدة بأن له ثلاثة دعائم وهي المجموعات العنقودية والتمويل ونظام التنسيق الإنساني. لقد أعطى نظام التنسيق الإنساني لسوء الحظ الاهتمام الأقل - على الرغم من الدور المحوري الذي يلعبه نظام التنسيق الإنساني في الاستجابة الإنسانية - وتلقى مؤخرًا فقط دعماً مخصصاً من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أجل إستراتيجية طويلة المدى.

الاعتراضات تؤخذ في الاعتبار، فإن عملية المتابعة من قبل الأمم المتحدة تصبح محدودة أيضاً.

ستظل هناك تساؤلات حول نظام التنسيق الإنساني حتى تجعل الأمم المتحدة عملية ترشيح وتعيين المنسقين الإنسانيين أكثر شفافية - بما في ذلك المعايير الواضحة التي تقيس قدرة الشخص على القيام بالاستجابة الإنسانية بشكل شامل - وأن يكون لديه قابلية للاستجابة لاعتبارات إنسانية غير اعتبارات الأمم المتحدة.

والمجال الآخر الذي يتطلب المزيد من العمل هو المساءلة في مجال التنسيق الإنساني، وكان قد تم اتخاذ الخطوة الأولى وهي الدمج المقترح بين لجنة إغاثة الطوارئ والمنسقين الإنسانيين. ويجب أن يقوم هذا الاتفاق بشكل أو بآخر على المناقشات مع العديد من الأطراف المعنية بالعمل الإنساني (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية القومية والعالمية داخل الدولة)، والتي سوف تساعد المنسق الإنساني في تحديد الأولويات والدعم المطلوب من لجنة إغاثة الطوارئ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ومن ثم سوف يوفر الدمج وسيلة للمساءلة المتبادلة بين التنسيق الإنساني ولجنة إغاثة الطوارئ. بناء على ذلك، فإن كيفية تطبيق تلك المساءلة إلى المجتمع الإنساني الأوسع تحتاج إلى توضيح.

ويلعب المنسقون الإنسانيون دوراً غاية في الأهمية في عملية الإصلاح ومن ثم يجب أن يلعبوا دوراً هاماً في إصلاح عملية الاستجابة الإنسانية لتلك الدعامات، وإذا كان المقصود من وظيفة التنسيق الإنساني هو التطبيق الحقيقي والفعلي على المجتمع الإنساني الأوسع، من ثم تحتاج الأمم المتحدة إلى التأكد من أن تجمع التنسيق الإنساني يتم استخدامه في الانتشار الذي لا يخص الأمم المتحدة فقط وأن العمليات الخاصة بنظام التنسيق الإنساني هي أكثر شفافية وتشمل المجتمع الإنساني غير المنتمى للأمم المتحدة. و إلا، فإنه سوف توجد هناك مخاطرة تتمثل في أن تستمر دعامة الإصلاح هذه في التواجد اسماً فقط أكثر من كونها مطبقة على أرض الواقع.

مانيشا توماس (manisha@icva.ch) مسؤول

السياسات في المجلس الدولي للوكالات المتطوعة الكائن في جنيف (www.icva.ch). كتبت هذه المقالة على المسؤولية الشخصية للكاتب وليست بالضرورة انعكاساً لآراء أعضاء المجلس الدولي للوكالات المتطوعة. توجد المزيد من المعلومات حول التنسيق الإنساني في: www.html.icva.ch/doc/00010572

١. راجع مقالي كل من توبي لانزر (ص ٢٦) وروس ماوتين (ص ٢٨) من هذا العدد

فعندما يكون لدى المرء العديد من القبعات ليرتديها وبالتالي العديد من المهام الموكلة إليه، تكون هناك مخاطرة ألا يكون لديه الوقت الكافي للقيام بتنسيق آليات الاستجابة الإنسانية بشكل فعال وشامل لتحقيق الاستجابة الإنسانية المؤثرة. إن هناك بالطبع أمثلة مرتبطة دوماً بالمنسق الإنساني الذي يقوم بالعديد من المهام ولا يزال قادراً على الاستجابة الإنسانية المؤثرة. فقد قام اثنان من الباحثين بتقديم مقالات حول هذا الموضوع في هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية^١. وحالات تلك الأمثلة من المنسقين الإنسانيين الذين يعملون منسقين مقيمين في نفس الوقت، رغم ذلك، تعتبر قليلة وتعتمد قدرتهم على القيام بالأدوار المختلفة على شخصيات ومهارات فريدة. وتعتبر الوظائف الداعمة التي يقدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والبرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة على التوالي أيضاً ضرورية للسماح للمرشحين الجيدين بأداء مهامهم على نحو أفضل.

تستمر عملية تعيين المنسقين الإنسانيين - والطريقة التي يمكن من خلالها تحديد المزيد من المنسقين الإنسانيين الذين يعتبرون قدوة ومثالاً (سواء المنسقين الإنسانيين الذين يكرسون أنفسهم للعمل الإنساني فقط أو الذين يجمعون بين وظيفتي التنسيق الإنساني و التنسيق المقيم) - محاطة بالغموض. فقد كانت أحد الانتقادات التي يوجهها مجتمع المنظمات غير الحكومية لعدة سنوات هو أن المنسقين المقيمين ذوي الخبرة القليلة أو من غير ذوي الخبرة الإنسانية على الإطلاق - في كثير من الأحيان - يتم تعيينهم منسقين إنسانيين أيضاً. وقد تكون هناك بعض الصفات القيادية المشتركة بين وظائف المنسق الإنساني والمنسق المقيم ولكن تفهم أساسيات العمل الإنساني ضرورية في الاستجابة الإنسانية. تتفاوض وكالات الأمم المتحدة بشأن من يمكنه أن يكون منسقا إنسانياً لكل بلد قبل أن يصل هذا السؤال إلى مسامع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والتي من المفترض أن يتم استشارتها من قبل لجنة إغاثة الطوارئ لتعيين المنسقين الإنسانيين. ومن ثم، تستمر لجنة إغاثة الطوارئ في اقتراح مرشحين للتنسيق الإنساني ممن تمت الموافقة عليهم بالفعل من قبل الأمم المتحدة، على أمل ألا يعترض الممثلون غير المنتمين للأمم المتحدة على المرشح - حتى إذا كانت لديه خبرة إنسانية محدودة. ومتى كانت

يجب منح الأولوية لعنصرين من عناصر دعامة التنسيق الإنساني للإصلاح - هما تجمع التنسيق الإنساني وتحسين عملية تعيين المنسقين الإنسانيين بواسطة الأمم المتحدة، بالأخص عن طريق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وتحت إشراف منسق إغاثة الطوارئ، وهو أمر حيوي إذا كان على هذه الدعامة أن تثبت قيمتها، خصوصاً أمام مجتمع المنظمات اللاعسكرية.

لقد قام مدير وجمع التنسيق الإنساني بتحديد عدد من الموظفين الذين لم تتم موافقة الأمم المتحدة عليهم بعد وغير موظفي الأمم المتحدة الذين على استعداد للانتشار في حالة حدوث أزمة إنسانية. وقد تمت الموافقة على العديد من مرشحي المنظمات غير الحكومية لتجمع التنسيق الإنساني، مع العلم بأن الأغلبية العظمى تفضل أن تركز نفسها للتنسيق الإنساني، وليس كمنسقين مقيمين وإنسانيين في نفس الوقت، حتى يستطيعوا التركيز على العمل الإنساني. إن المقصود من وظيفة التنسيق الإنساني فوق كل شيء هو أن تسري على المجتمع الإنساني ككل، بينما تكون وظيفة المنسق المقيم وظيفة تخص الأمم المتحدة فقط.

ومن سوء الحظ أنه حتى تاريخه لم يأت إلى التجمع سوى شخص واحد فقط من غير موظفي الأمم المتحدة ليتم تعيينه كمنسق إنساني - إلى أوغندا في بداية عام ٢٠٠٧. ولكن تم التراجع عن الوظيفة بسبب عدد من العوامل المعقدة. لا يجب - مع ذلك - استخدام تجربة أوغندا على أنها معيار تقييم لانتشار المنسق الإنساني من غير موظفي الأمم المتحدة من التجمع. لقد كان ذلك موقفاً فريداً ويجب تحديد الدروس المستفادة للاستفادة منها في أي انتشار آخر من غير موظفي الأمم المتحدة. وعلى الرغم من ذلك، تستمر الآن عملية الجمع بين وظائف التنسيق الإنساني والتنسيق المقيم في شخص واحد ليصبح ذلك هو نمط عمل الأمم المتحدة، والنتيجة أن بعض المنظمات غير الحكومية تتساءل ما إذا كانت الأمم المتحدة نفسها تريد مرشحين من غير موظفيها ليصبحوا هم وحدهم منسقين إنسانيين.

سوف يسمح الحصول على منسق إنساني منفصل عن المنسق المقيم بقيادة أكثر إخلاصاً في الاستجابة الإنسانية.